

مشاريع الشباب المعوقين تمنحهم الأمل وتدمجهم في المجتمع

التوعية والتثقيف ساهما في تحسين التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة



شهدت السنوات الأخيرة تطورا مهما في مجال الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية وإدماجهم في سوق العمل للاستفادة من إمكانياتهم التي تفوق في بعض الأحيان إمكانيات شخص سليم، وتقوم جمعيات المجتمع المدني بدور بارز في هذا الشأن في ظل عدم تطبيق القوانين التي تفرض على المؤسسات العامة والخاصة نسبة تشغيل معينة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

تونس - يقول حسين زيتوني صاحب إعاقة بصرية من ولاية قابس إنه حصل على تمويل مشروع تربية الماشية بقيمة 15 ألف دينار تونسي (5000 دولار) وأنه يطمح لتوسيع المشروع بشراء آلة جز العشب وتوفير العلف البيولوجي، مؤكدا أن برنامج تشغيل وإعاقة مثل املا جيدا له بعد معاناته في عمل غير منتظم وأجر زهيد.

وزيتوني صاحب الـ30 عاما أحد المستفيدين من مشروع "التشغيل والإعاقة" الذي بدأ قبل ثلاث سنوات وساهم في ربط المؤسسات الاقتصادية والأشخاص ذوي الإعاقة الشباب حيث قامت 50 مؤسسة خاصة في أربع محافظات تونسية بدمج ما يقارب 300 شاب من ذوي الإعاقة في مجال العمل من خلال تنفيذ سياسات دامج للأشخاص ذوي الإعاقة.

وتمكن عدد آخر من ذوي الإعاقة الشباب من فتح مشاريع خاصة بهم في مجالات متنوعة منها الفلاحة ومواد صحية وغيرها.

مشاريع إقليمية

وأعلن رئيس مشروع "التشغيل والإعاقة" محمد محرز افشار عن انطلاق المرحلة الثالثة بتمويل مؤسسة "روسوس" بالشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية. والمشروع ذو بعد إقليمي يشمل تونس والمغرب والسنغال والبنين.

وفي إطار تنفيذ هذا المشروع تم تشكيل 16 لجنة محلية بجانب مكاتب التشغيل والعمل المستقل في المحافظات الأربع المعنية وتعمل على التنسيق بين مختلف الجهات المعنية لتسهيل مراقبة الأشخاص ذوي الإعاقة نحو الإدماج في سوق العمل بعمل مؤجر أو مستقل.

وتم تمويل 4 مشاريع صغرى لصالح شباب ذوي إعاقة في محافظتي بن عروس وقابس، وقال علي ورتاني صاحب إعاقة عضوية إنه تمكن من تمويل مشروع لبيع مواد التخفيف في ولاية بن عروس على مراحل معتبرا أن هذا المشروع فتح له آفاقا جديدة في الحياة خاصة بعد رفض تشغيله في عدة مؤسسات اقتصادية بسبب إعاقته العضوية.

ووفقا للتقرير العالمي عن الإعاقة فإن 15 في المئة من سكان العالم لديهم نوع من أنواع الإعاقة. وبحسب تقديرات الأمم المتحدة تتراوح نسب الأشخاص ذوي الإعاقة غير المشاركين في القوى العاملة بين 80-90 في المئة. وبالرغم من وجود قوانين وجمعيات أهلية وأنشطة

وبرامج متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أنهم يعتبرون من أكثر الفئات تهميشا من حيث إمكانية الحصول على مهارات وفرص عمل لائق. علاوة على ذلك، ما زال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون وصمة اجتماعية وأنماط سلبية تجاههم.

وتنص التشريعات القانونية في غالبية الدول العربية على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الخاصة العامة بنسبة معينة من العدد الكلي للعاملين في هذه المؤسسات، لكن الواقع يشير إلى أنه لا يتم تطبيق هذه القوانين فعليا لأسباب متعددة.

امتيازات لذوي الإعاقة

في المقابل تنشط العديد من منظمات المجتمع الدولي بالتعاون مع منظمات دولية لتمكين الشباب من ذوي الإعاقة من الدخول إلى سوق العمل، وقدمت فرص لكثير منهم، فقد أدت التوعية والتثقيف إلى تحسين كبير في معاملة ذوي الاحتياجات الخاصة، وبدات المنظمات والجهات المختصة بالتفكير بإقامة مشاريع تشملهم، للاستفادة من مهاراتهم وقدراتهم التي تفوق في بعض الأحيان مهارات أي شخص سليم. وأكدت جلييلة وسلاتي المكلفة بمشروع "تشغيل وإعاقة" في الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل في تونس أن الوكالة أحدثت ثورة عام 2019 في برامجها الخاصة بالأشخاص من ذوي الإعاقة.

وأبرزت أن هذه الفئة تمتعت ببعض الامتيازات منها إعفاؤهم من شروط طالب العمل لأول مرة والإقضية في سوق العمل وبـ3 سنوات فترة عمل ضمن



مشاركة فاعلة

العمل يفتح نافذة الأمل

المركز المستقبلي للمساعدة من خلال العمل التجريبي "ينتمي رياض إلى مجموعة تعد قرابة 10 مرضى ياتون خلال الأسبوع للمشاركة في أنشطة زراعية داخل إطار محمي وما قدمه بمفرده إلى هنا سوى دليل على أنه قد اكتسب درجة من الإستقلالية بفضل العلاج بالعمل". وتباع الورود التي يزرعها ذوو الإعاقة في كتك صغير قرب مدخل المستشفى وعندما لا يتبع يتم إتلافها ولذلك فكرت الدكتورة فرانسواز جاي رايون، المستشارة لدى برنامج التوامة في إنشاء نشاط مريح داخل بيئة محمية لصالح ذوي الإعاقة.

أفكار جديدة

أوضحت رايون "أصلنا بصاحب مشروع شباب يعمل في مجال الزيوت الطبيعية ووافق مباشرة على اقتراحنا في زراعة الورود داخل المستشفى مع عدد من ذوي الإعاقة كما عمل منذ أول لقاء معنا على تصميم العبوة والغلاف الذي كتب عليه "زيت صنع باياد عاملة من ذوي الإعاقة" لأنه يعي تماما ويفخر بالقيمة المضافة التي يمكن لتلك الكلمات أن تحدثها".

وتحدثت عن بعض الإشاعات الخاطئة التي تمنع وصول بعض الشباب من ذوي الإعاقة إلى سوق العمل حيث نقلت لها خبيرة كانت تعمل مع عدد من الجمعيات الأعضاء في المجلس الوطني لذوي الإعاقة أن بعض تلك الجمعيات قالت "لدينا تراخيص لمراكز للمساعدة القانون المؤرخ في 8 مايو 2002، المتعلق بحماية وترقية الأشخاص المعاقين، بهدف جعل أحكام هذا القانون "تتلاءم كليا" مع الاتفاقية

الأممية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال استشارة موسعة على المستويين المحلي والمركزي. وعلى خط مواز تعمل منظمات وهيئات دولية على صياغة مبادرات لتأمين فرص عمل للشباب من ذوي الإعاقة، فقد رصد الاتحاد الأوروبي لمشروع التوامة المؤسساتية بين فرنسا والجزائر ميزانية تناهز 1.2 مليون يورو ويمكن السلطات الجزائرية

مع بعض الجمعيات من أجل تطوير آليات التخلف بهذه الشريحة ضمن خطط عام 2020 لإزالة العوائق التي يواجهها الشباب المعاق في حياته اليومية والتي تمنعه من الاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما من خلال الحماية الاجتماعية الموجهة لهذه الفئة بإدراج تسهيلات وخدمات مكيفة وفقا لاحتياجاتهم.

تدريب الموظفين

وتم العام الماضي رفع نسبة تشغيل الأشخاص المعاقين في الجزائر إلى 3 في المئة، وقام القطاع بتأهيل وتدريب موظفي الاستقبال على لغة الإشارة ولغة البراي من أجل دعم البعث الاتصال والتواصل مع هذه الفئة على مستوى كل الهنئيات وطنيا ومحليا، وتجند مستشارين متخصصين، وتخصيص مشابيك ورواق أخضر بهدف تقديم خدمة سريعة وفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة، في 164 وكالة محلية عبر شبكة

الوكالة الوطنية للتشغيل، بحسب ما ذكرت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. من جهتها، قالت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة غنية الدالية، إن قطاعها يسعى بالتنسيق مع وزارة العمل من أجل اقتراح إدراج لغة الإشارة ضمن قائمة مدونة المهنة للوظيفة العمومية.

وأعلنت أن القطاع على "وشك الانتهاء" من إعداد مشروع نص لمراجعة القانون المؤرخ في 8 مايو 2002، المتعلق بحماية وترقية الأشخاص المعاقين، بهدف جعل أحكام هذا القانون "تتلاءم كليا" مع الاتفاقية

الأممية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال استشارة موسعة على المستويين المحلي والمركزي. وعلى خط مواز تعمل منظمات وهيئات دولية على صياغة مبادرات لتأمين فرص عمل للشباب من ذوي الإعاقة، فقد رصد الاتحاد الأوروبي لمشروع التوامة المؤسساتية بين فرنسا والجزائر ميزانية تناهز 1.2 مليون يورو ويمكن

السلطات الجزائرية



الفهم الحقيقي للتعامل مع احتياجات ذوي الإعاقة وإعادة تأهيلهم يتم من خلال سياسات اجتماعية

